

Distr.: General
6 May 2005
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هايتي في الفترة ١٣-١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

١ - أخطر رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/220) أن أعضاء المجلس قرروا إرسال بعثة إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل برئاسة سفير البرازيل رونالدو موتا ساردنبرغ. وبعد مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، تقرر (انظر S/2005/235) أن يكون تشكيل البعثة على النحو التالي:

السفير رونالدو موتا ساردنبرغ (البرازيل، رئيس البعثة)

السفير عبد الله بعلي (الجزائر)

السفير سيسار مايورال (الأرجنتين)

السفير جويل و. أديتشي (بنن)

السفير وانغ غوانغيا (الصين)

السفير لارس فابورغ - أندرسن (الدانمرك)

السفير جان - مارك دو لا سابلير (فرنسا)

الوزيرة المستشارة ألكسندرا بابادوبولو (اليونان)

السفير شينيتشي كيتاوكا (اليابان)

السفير لاورو ل. باخا الابن (الفلبين)

السفير جورج دوميتر (رومانيا)

- السفير أندريه إ. دنيسوف (الاتحاد الروسي)
 السفير آدم تومسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
 السفير أوغسطين ب. ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة)
 السفيرة آن وودز باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية)
- ٢ - وترد اختصاصات البعثة في مرفق هذا التقرير.

ثانياً - أنشطة البعثة

- ٣ - أرسل مجلس الأمن بعثته إلى هايتي بالتزامن مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي زارت هايتي في الفترة ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل. وعُقدت بعض الاجتماعات المشتركة وفقاً للولايات الخاصة.
- ٤ - وقد شكّل إيفاد البعثة دليلاً واضحاً على قلق مجلس الأمن من الأزمة الراهنة في هايتي والحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل وإيجاد حلول طويلة الأجل على السواء للعديد من المشاكل تحيق بهايتي وشعبها.
- ٥ - وقد زارت البعثة بورت - أو - برانس، عاصمة هايتي، فضلاً عن مدينتي كاب هايسيان وغونايف. والتقت البعثة في العاصمة بالرئيس المؤقت بونيفاس ألكسندر؛ ورئيس الوزراء المؤقت جيرار لاتورتو؛ ومغالي كومو - ديني، وزيرة الثقافة والاتصالات؛ وجورج مواز، وزير الداخلية؛ وييرن بول، وزير الشباب والرياضة؛ وجان رويير نويل، مدير الديوان؛ وليون شارل، المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية.
- ٦ - وفضلاً عن ذلك، التقت البعثة بمسؤولين من مجلس الانتخابات المؤقت، وممثلي الأحزاب السياسية، وقادة المجتمع المدني.
- ٧ - وفي كاب هايسيان، التقت البعثة بالزعماء الدينيين والسياسيين - هوبير كونستان، رئيس الأساقفة في كاب هايسيان؛ وويلبرت جوزيف، مندوب المقاطعة الشمالية؛ والعمدة أسبيل فلوران - واستمعت إلى إحاطات من الموظفين (المدنيين والعسكريين) وأفراد الشرطة) في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأغذية العالمي. وفي غونايف، التقت البعثة بإيلي كونتاف، مندوب مقاطعة أرتيبونيت؛ وجوزيف جاسبار هيبوليت، مدير الشرطة الوطنية في هايتي بمقاطعة أرتيبونيت؛ وموظفي بعثة الأمم المتحدة (المدنيين والعسكريين) وأفراد الشرطة).

٨ - وفي بورت - أو - برانس، التقت البعثة بأعضاء الفريق الرئيسي الذي يرأسه الممثل الخاص للأمين العام، خوان غابرييل فالديس، ويتألف من النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، حسين مديلي؛ ونائب الممثل الخاص للأمين العام، أداما غيندو؛ وقائد القوة، اللفتنانت جنرال أوغتو إيلينو ريبيرو بيريرا، فضلا عن ممثلين للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (منظمة الدول الأمريكية وفرقة العمل التابعة للاتحاد الكاريبي المعنية بهايتي والجماعة الأوروبية)، والمؤسسات المالية الدولية (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين (الأرجنتين، إسبانيا، ألمانيا، البرازيل، شيلي، فرنسا، كندا، المكسيك، الولايات المتحدة).

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، التقت البعثة بالقيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة، وهم السيد فالديس، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي؛ والسيد مديلي، النائب الرئيسي للممثل الخاص؛ والسيد غيندو، نائب الممثل الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم؛ واللفتنانت جنرال بيريرا، قائد الفرقة؛ وديفيد بير، مفوض الشرطة؛ وكذلك بالموظفين المسؤولين عن مجالات الشؤون السياسية، والمساعدة الانتخابية، والشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشؤون الجنسين، وحماية الأطفال، والشؤون الإنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقادة الوحدات وفريق الأمم المتحدة القطري. ورافق الممثل الخاص للأمين العام البعثة طيلة مدة زيارتها لهايتي.

١٠ - وكانت هذه أول بعثة يرسلها مجلس الأمن إلى أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي.

ثالثا - النتائج التي توصلت إليها البعثة

لحة عامة

١١ - علمت البعثة أن جميع العناصر الوطنية من جميع ألوان الطيف السياسي تدرك أن هايتي تمر بأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة. ومع الترحيب باهتمام وعناية المجتمع الدولي، أعرب المحاورون عن شيء من الإحباط لحاجة هايتي مرة أخرى إلى طلب المساعدة الدولية. واتضح ذلك بجلاء من الأزمة التي لحصها بعض المحاورين فيما يتعلق بالحاجة إلى قوات أجنبية للمساعدة في تحقيق الاستقرار والأمن، وهما صفة رئيسية من صفات السيادة.

١٢ - وأشار معظم المحاورين إلى الفقر والبطالة بوصفهما أهم سببين لعدم الاستقرار، مع أنهم لم يقللوا من أهمية القرارات والإجراءات التي اتخذت في السابق. وجرى الإعراب عن تصورات مختلفة لكيفية التغلب على هذه الحالة. وبصرف النظر عن النهج المتبع، فقد

وجدت البعثة أن هناك اتفاقاً على نطاق واسع على أنه لا يمكن إيجاد حل للمشكلة الحالية في البلد في المدى القصير. ومع أن الانتخابات تعتبر خطوة أساسية أولى في العملية، فإنه لا يُنظر إليها على أنها الحل الشامل للأزمة. ويحتاج الأمر عملية لتحقيق الاستقرار والتطبيع في عدد من المجالات تعالج بشكل متزامن وتستمر لبعض الوقت. كما يتعين تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ووجدت البعثة ما يبدو أنه التزام ودعم عام لهذه الأهداف بين العناصر الوطنية، ولكن هذا الالتزام لم يترجم عموماً إلى إجراءات ملموسة ونتائج قابلة للتحقيق. وفضلاً عن ذلك فإنه ليس من الواضح معرفة رأي الفئة الرئيسية من السكان، ولا سيما خارج العاصمة وفي أوساط الشباب. إلا أن البعثة ترى أن الانتخابات الديمقراطية تعتبر عاملاً أساسياً في استعادة الأمل والظروف لدى السكان في هايتي، وأن هناك فرصاً متاحة في المناخ الحالي تستطيع هايتي أن تؤسس عليها من أجل التغلب على الأزمة.

الأمّن

الحالة الأمنية العامة

١٣ - وجدت بعثة مجلس الأمن أن الحالة الأمنية، مع أنها قد تحسنت عما كانت عليه قبل عام بل وقبل أسابيع قليلة، لا تزال هشة، وأنه لا تزال هناك حوادث خطيرة تحدث من حين إلى آخر. وفي مثل هذه الحالة، وجدت البعثة أن هناك حاجة لمواصلة التركيز على معالجة الحالة الأمنية في البلد لتأمين عملية انتقالية سياسية مستدامة وتنمية اقتصادية واجتماعية. وكان من رأي البعثة أنه ينبغي أن يصحب عملية الاستقرار والأمن جهود جادة لتحقيق هذه الأهداف.

١٤ - وعلمت البعثة من عدد من المحاورين أن انعدام الأمن يشمل أعمال عنف يرتكبها أنصار الرئيس السابق جان - برنارد أريستيد؛ وبعض العناصر من العصابات العسكرية المسلحة السابقة التي تحتفظ بعلاقات مع العناصر الإجرامية، مثل تجار المخدرات وتجار الأسلحة غير المشروعة؛ وأصحاب الولاءات المتغيرة. وعلمت البعثة، فضلاً عن ذلك، من بعض المحاورين أن المظاهرات المتكررة وربما المدبرة والمنظمة على عجل للتعبير عن عدم الرضا السياسي تساهم هي الأخرى في زعزعة الحالة الأمنية. ولاحظت السلطات الهايتية أن افتقارها للمعلومات عن الأشخاص الضالعين في هذه الجماعات قد زاد من عدم القدرة على التعامل مع العناصر المختلفة بطريقة نزيهة ومنصفة. وفي الوقت ذاته علمت البعثة أن عدداً قليلاً من المحاورين يرى أن الحالة الأمنية في هايتي أقل اضطراباً مما يبدو، نظراً لقيام وسائل الإعلام وبعض المجموعات ذات المصلحة بتضخيم بعض الحوادث المحلية البسيطة عموماً.

وعلمت البعثة أن وضع الجيش السابق، وهل ينبغي إدماجه في القطاع العام أم لا، لا يزال عامل اختلاف بين العناصر الرئيسية.

١٥ - وكان هناك وعي ونقد لعدم قدرة بعثة الأمم المتحدة من قبل على معالجة الحالة الأمنية بطريقة شاملة بسبب البطء في نشرها وتحويل الأصول إلى أغراض أخرى، مثل الكارثة الإنسانية في غونايفيف. ولوحظ أن بعض النقد الموجه إلى بعثة الأمم المتحدة وإلى الحكومة الانتقالية كان مبالغاً فيه وأجسته المجموعات ذات المصلحة. وتبين للبعثة أن وجود قوات الجيش والشرطة لبعثة الأمم المتحدة ضروري لا مجرد ضمان عدم تدهور الحالة بشكل أكبر، بل لمنع المزيد من زعزعة الاستقرار بشكل خطير والمساعدة في عملية التطبيع والاستقرار.

١٦ - وبعد أن اكتمل القوام المأذون به لبعثة الأمم المتحدة من أفراد الجيش والشرطة تمكنت من الانتشار في جميع أنحاء البلد واتباع نهج أكثر نشاطاً. وقد تحسنت الحالة الأمنية العامة، ولا سيما في العاصمة، بسبب النجاح الذي تحقّق مؤخراً في العمليات الأمنية ضد العصابات في سبتيه سولي وبيل إير؛ وضد العناصر العسكرية السابقة التي استولت على مقر الرئيس السابق أريستيد في منطقة تابار في بور - أو - برانس، وضد أولئك الذين استولوا على مراكز الشرطة في بيتي - غواف وتير روج. وقد أدت آخر العمليات التي قامت بها البعثة لدعم الشرطة الوطنية لهاتي إلى مقتل زعيم إحدى العصابات، وزعيم القوات المسلحة السابقة، في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل على التوالي، وقد كانا مسؤولين عن إثارة القلاقل في البلد. وعلمت البعثة أن العمليات المشتركة قد نجحت في تقويض التحالفات المثيرة للقلق المبرمة مؤخراً بين الجماعات المسلحة الخارجة على القانون، أي العصابات المرتبطة بأنصار السيد أريستيد وعناصر الجيش السابق. وأعربت البعثة عن سعادتها لسماعها تقييماً إيجابياً لأعمال بعثة الأمم المتحدة من سلطات هايتي التي ذكرت أن البعثة أحرزت تقدماً مهماً في هذا المجال.

١٧ - بيد أن مقتل الجندي الفلبيني العامل بالبعثة في ١٤ نيسان/أبريل أثناء تنفيذه لعملية في سبتيه سولي، وهو عمل أدانته بعثة الأمم المتحدة، وكذلك مقتل الجندي السريلانكي في بيتي - غواف ومقتل الجندي النيبالي في تير روج من قبل، قد زادا من الحاجة الملحة إلى توخي الحيط وكفالة عدم تدهور الحالة، وبخاصة أن البلد يدخل فترة سياسية حساسة يقرب موعد الانتخابات المقبلة، وبدء تسجيل الناخبين في ٢٥ نيسان/أبريل.

١٨ - ورحبت البعثة بالنهج الأنشط الذي اتبعته بعثة الأمم المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي الوقت ذاته، سلمت البعثة بالصعوبة البالغة للأوضاع البيئية التي يعمل

فيها الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية، ولا سيما في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وبأن عدد المهام المطلوب منهم أداؤها قد أجهد طاقاتهم حتى في المرحلة السابقة للانتخابات.

١٩ - وأبلغت البعثة بالتحديات التي ستواجهه في معالجة الحالة الأمنية، والتي تشمل الخوف من الانتقام من مصادر المعلومات، والتصادم المحتمل بين العناصر الخارجة على القانون وبعض أفراد الشرطة؛ وكذلك البيئة الحضرية التي تعمل فيها العصابات الخارجة على القانون؛ وبالحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون. وعلمت البعثة بقلق أن قوات وشرطة بعثة الأمم المتحدة تشعر بالعجز بسبب انعدام المعلومات التكتيكية وإمكانية تعرض المعلومات الحالية للتشويش. ومع أنه قد أحرز بعض التقدم في جمع المعلومات والتجاوب معها، فإنه يمكن زيادة تحسينها لتعزيز العمليات الأمنية. وعلمت البعثة أيضا أن خلية التحليل المشتركة للبعثة، التي ستيسر تحليل المعلومات الواردة من عدة مصادر، لم يبدأ العمل بعد. وفضلا عن ذلك فقد ساور البعثة شعور بالقلق بعد أن علمت أنه لا يوجد دعم تكتيكي للطيران بسبب النظم التقييدية الصارمة التي تفرضها الأمم المتحدة على استخدام هذا العتاد العسكري.

٢٠ - وقد أعربت بعثة مجلس الأمن عن ترحيبها بتطبيق بعثة الأمم المتحدة لسياسة عدم التسامح إزاء الاعتداء والاستغلال الجنسيين.

٢١ - وقد أحاطت البعثة علما بصفة خاصة بالأنشطة المدنية التي نفذتها القوات والتي شملت برامج تدريبية تجريبية لمساعدة المواطنين على دخول قوة العمل، وإزالة النفايات، وتقديم المساعدة الطبية، وإصلاح الطرق. وأعربت البعثة عن قلقها من أن تنفيذ المشاريع الإنمائية قد اقتصر حتى الآن على عدد من البنود. وكان من رأي البعثة أن تلك المشاريع تعتبر ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار وتعزز من صورة بعثة الأمم المتحدة في نظر السكان المحليين، وتفضي إلى نتائج ملموسة.

الشرطة الوطنية الهايتية

٢٢ - شدد معظم محاورى البعثة على أهمية إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، التي هي السلطة المسؤولة عن الأمن والقانون والنظام في هايتي. إلا أن البعثة تسلم بأن الشرطة الوطنية لا تستطيع حتى الآن أن تؤدي بمفردها مهامها بشكل كامل وممارسة وظائفها في مجال الأمن العام على نطاق البلد، لعدم وجود العدد الكافي من الضباط (بالرغم من عدم إمكانية تحديد عددهم الفعلي)، وانعدام التدريب الملائم والمعدات الملائمة، ومحدودية الميزانية، وتفشي الفساد. وترى البعثة ضرورة إصلاح الشرطة دون إبطاء.

٢٣ - وسلّمت البعثة بالحاجة إلى زيادة المساعدة الدولية من أجل تنفيذ الإصلاحات التي تساهم في تشكيل شرطة ذات مصداقية وقابلة للمساءلة وجديرة بالاحترام في هايتي. فضلا عن ذلك فإن إضفاء الطابع المهني على الشرطة مهمة طويلة الأجل تستدعي اهتماما مركزا وجهودا منظمة وموارد من أجل القضاء على الفساد ومعالجة صورتها السلبية العامة. وأكد العديد من المحاورين ضرورة توخّي الشفافية في التعيين وفرز من يعملون بالفعل في سلك الشرطة، بمن فيهم العناصر العسكرية السابقة، من أجل تعزيز ثقة السكان في الشرطة. ووجدت البعثة أن هناك عددا من الضباط الممتازين يعملون في الشرطة الوطنية ممن ظلوا يعملون بشجاعة في ظل أوضاع صعبة. فضلا عن ذلك، اقترح المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية تنفيذ نهج الخفارة المجتمعية لتغيير سلوك الشرطة وتحسين صورتها وتعزيز صلتها بالسكان. وكان رأي البعثة أن من الضروري تمكين الشرطة على وجه السرعة حتى تستطيع كفالة سلامة وأمن جميع السكان في هايتي.

٢٤ - وقد وجدت البعثة أنه رغم صعوبة التعاون أول الأمر بين الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة، فإن مستوى وطبيعة التعاون قد تحسنا مؤخرا. وكانت تدل على ذلك العمليات المشتركة الأخيرة والرغبة التي أبدتها الجانبان في مواصلة تحسين المستوى الحالي للتعاون بينهما. وعلمت البعثة بأن عملها مع الشرطة كان له بالفعل تأثير إيجابي يتمثل في ازدياد تواجد الشرطة في حارات المدن الأكثر فقرا.

٢٥ - ووجدت البعثة أن لدى بعثة الأمم المتحدة ولاية واضحة لمساعدة الحكومة الانتقالية على رصد الشرطة وإعادة هيكلتها وإصلاحها، غير أنها ليست قادرة على إحراز تقدم ملموس في هذا المجال الهام بسبب الموقف المبهم للشرطة إزاء ضرورة إجراء إصلاحات جذية، فضلا عن ضرورة تحويل موارد البعثة إلى مهام تنفيذية في ضوء الحالة الأمنية الهشة. ولاحظت البعثة أنه لم يُشرع بعد في فرز واعتماد أفراد الشرطة، رغم الموافقة مؤخرا على خطة لتطويرها. وأبلغت البعثة أيضا بأن الافتقار إلى أفراد شرطة واختصاصيين ناطقين باللغة الفرنسية في بعثة الأمم المتحدة، مثل المحققين وخبراء الطب الشرعي، قد أعاق قدرة بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها. وأجريت محادثات بشأن إمكانية إضافة موارد لمساعدة الحكومة الانتقالية في العمليات الدستورية والسياسية الجارية حاليا في هايتي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٦ - وجدت بعثة مجلس الأمن افتقارا إلى بعض الشروط المسبقة لبرنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالمثل، لم تتحقق بعد للحكومة الانتقالية القدرة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، على تنفيذ برنامج مناسب يشمل جميع الجماعات المسلحة.

والأفراد المسلحين. غير أن العديد من الجهات الفاعلة شدد على أهمية إحراز تقدم في هذا المجال قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥.

٢٧ - وارتقي أن الالتزام الموحد للحكومة الانتقالية بنهج شامل إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج موضع شك. وشعرت البعثة بالتفاؤل حيال إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتزع السلاح، غير أن نطاق اللجنة المحدود وموقفها المبهم من معالجة كافة جوانب المسألة، ولا سيما ما يتعلق بالعسكريين السابقين، كان من دواعي انشغالها. ووجدت البعثة أيضا أنه سيكون من الضروري زيادة قدرات اللجنة وإمكاناتها. ورغم إقرار البعثة بأن إنشاء اللجنة كان خطوة أولى، فإنها وجدت أن من الجوهرى أن تجري العملية بالموافقة التامة للسكان، ولا سيما فيما يتعلق بتزع السلاح على سبيل المثال لا الحصر، وذلك في ضوء انتشار الأسلحة الصغيرة في البلد.

٢٨ - وسُرت البعثة إذ لاحظت أن بعثة الأمم المتحدة تدعم الحكومة الانتقالية في جهودها لبدء العمل بنهج إزاء نزع السلاح، استنادا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أن البعثة رأت من الواجب التركيز ليس على الجوانب الطويلة الأجل فحسب، بل كذلك على ما تدعو إليه الحاجة حالا من نزع السلاح في ضوء الجدول الزمني السياسي. ولذلك، فإن من الضروري إيجاد رادع تكون له مصداقية للعناصر التي لا رغبة لها في المشاركة في العملية، وأن يقترن ذلك بتطبيق عادل وشامل لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على العناصر الراغبة في المشاركة. وإلا فإن الحالة الأمنية قد تشهد مزيدا من التدهور على يد أفراد محبطين وساخطين على الوضع ممن قد ينسحبون من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وربما يلتحقون بجماعات مسلحة خارجة على القانون. وأدانت البعثة جميع أعمال العنف، ودعت السلطات الهايتية إلى تنفيذ برنامج شامل لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على سبيل الأولوية، لتزع سلاح جميع الجماعات المسلحة الخارجة على القانون، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة.

٢٩ - ووجدت البعثة أنه رغم استمرار بعض التحديات، فإن هناك أيضا علامات تبعث على التفاؤل بأن الموقف إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج آخذ في التغير. وعلمت اللجنة أنه رغم الرغبة المتزايدة لدى عسكريين سابقين في المشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن بعضهم ليس راضيا عن الاستحقاقات المعروضة، لأن اهتمامهم منصب أساسا على شغل مناصب في القطاع العام (ولا سيما في صفوف الشرطة الوطنية). وارتقي أن من الضروري تلبية المطالب الاجتماعية للعسكريين السابقين بشكل ملموس بغية إعادة إدماجهم في الاقتصاد الرسمي، وذلك كأحد العناصر الجوهرية التي تمكن

من تعزيز السلام والاستقرار في البلد. ورغم ذلك، علمت البعثة بانشغال أن الحكومة الانتقالية قد قدمت وعودا للعسكريين السابقين فيما يتعلق بدفع تعويضات ومعاشات تقاعدية وتوفير مناصب حكومية، لا صلة لها ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما ضرورة نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، فقد أخلفت بعض الوعود. ومن شأن عدم الوفاء بالوعود أن يزعزع استقرار الأوضاع ويزيد مشاعر الإحباط والاعتراب. ورحبت البعثة بجهود الأمم المتحدة لمعالجة هذا الوضع. ووجدت البعثة أنه من أجل مواصلة التقدم المحرز تدريجيا، فإن من الجوهرى توفير أموال كافية حتى يتسنى الوفاء بأي وعود واقعية مقدمة.

عملية الانتقال السياسي

نظرة عامة

٣٠ - وجدت بعثة مجلس الأمن أن هناك أمورا تبعث على التفاؤل وكذلك تحديات رئيسية تكتنف الحالة السياسية في هايتي. فرغم الشروع رسميا في الحوار الوطني قبل أقل من أسبوع من زيارة البعثة، بدا وكأن شواغل أكثر إلحاحا تهيمن على المشهد السياسي في هايتي، مثل انعدام الأمن في العاصمة، والنقاش الدائر حول اعتقال إيفون نتون، رئيس الوزراء السابق وجو سيليرم بريفير، وزير الداخلية السابق، وغيرها من المسائل المثيرة للجدل والمهيمنة على وسائل الإعلام الهايتية. وفي الوقت نفسه، شدد جميع المحاورين تقريبا على أهمية التقيد بالجدول الزمني للانتخابات، وكذلك الحاجة إلى عملية سياسية شمولية تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٣١ - واندعشت البعثة لتعقد طبيعة المشهد السياسي، إذ يوجد حوالي ٩٠ حزبا سياسيا مسجلا وعدد هائل من منظمات المجتمع المدني، التي يبدو أن ليس لها برامج سياسية محددة بوضوح لمستقبل البلد. وأكدت البعثة للزعماء السياسيين ضرورة تقديم أهدافهم الطويلة الأجل من أجل البلد، فضلا عن البرامج السياسية التي تعبر عن وجهات نظر الأحزاب بشأن كيفية معالجتها للمسائل الملحة مثل انتشار البطالة. وأبلغت البعثة، خلال زيارتها، بإمكانية وجود صلات بين بعض الأحزاب السياسية وجماعات مسلحة خارجة على القانون ما زالت مصدر انشغال عميق، ولا سيما بالنظر إلى فترة الانتخابات المقبلة. وذكّرت البعثة بصعوبة أداء بعثة الأمم المتحدة دورا في تعزيز عملية الانتقال السياسي، بالنظر إلى هشاشة الحكومة الانتقالية وتعدد الجهات الفاعلة السياسية، وكذلك رغبة الشعب الهايتي القوية في رسم طريقه السياسي على طريقته الخاصة. ولم يترك المحاورون الهايتيون للبعثة أي مجال للشك في ضرورة توليهم هم قيادة هذه العملية، وهو موقف يحظى بمساندة البعثة.

الحوار والمصالحة الوطنيان

٣٢ - رحبت بعثة مجلس الأمن بإطلاق الرئيس المؤقت رسمياً للحوار الوطني في ٧ نيسان/ أبريل. وساد شعور لدى محاورى البعثة الهايتيين بأن المشاركة المكثفة والشاملة لجميع مكونات المشهد السياسي شرط جوهري لنجاح حوار من هذا القبيل. ولهذا الغرض، أكدت البعثة أن عملية الحوار والمصالحة ضرورية لتهيئة ظروف أفضل لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في البلد، وبأن جميع الجهات الفاعلة السياسية ينبغي أن تنبذ العنف إذا كانت تريد المشاركة في الحوار. وليست شمولية هذا الحوار أمراً مفروغاً منه، فحزب فائمي لافالاس لا يشارك حتى الآن في العملية الانتقالية السياسية. وأفاد الرئيس المؤقت بأنه قد أجرى اتصالات مع أعضاء من الحزب لكفالة مشاركتهم في العملية.

٣٣ - ورغم الانقسام الشديد الذي يتسم العلاقة بين الاتجاهات السياسية الرئيسية، أُكِّد للبعثة ألا أحد من الزعماء السياسيين العشرين الذين يمثلون حوالي ١٤ حزبا سياسيا والذين التقت بهم البعثة يجادل في ضرورة التوصل إلى "حد أدنى من توافق الآراء" قبل إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، لاحظ مراقبون آخرون أنه بالنظر إلى أن الشروع في الحوار الوطني يصادف بداية الفترة الانتخابية (التي ستنتقل بالبداية الرسمية لعملية التسجيل في ٢٥ نيسان/أبريل)، فإن من الضروري التركيز على حوار سياسي يتمحور حول مدونة لقواعد السلوك الانتخابية، يكون نبذ العنف أحد مبادئها. وعلاوة على ذلك، شدد جميع المحاورين تقريبا على ضرورة مواصلة الحوار الوطني في فترة ما بعد الانتخابات وأن يشمل قطاعات أخرى، مثل الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية. غير أنه لم يُتفق على الشروع في هذا الحوار الأوسع نطاقا قبل الانتخابات، ولم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن شكله ومحتواه. واستمعت البعثة إلى مقترحات مفادها أن من الممكن أن يشمل "الحوار السياسي" الأبعد مناقشات جوهرية حول مسائل هم الشعب، مثل الاقتصاد والبيئة والتنمية واللامركزية، وذلك لبدء عملية المشاركة على الأقل قبل الانتخابات. وخلال زيارة البعثة لكاب هايسيان، لاحظ محاوروها ضرورة أن تُكفل مشاركة المناطق الواقعة خارج العاصمة في الحوار. وسلّم رئيس أساقفة كاب هايسيان إلى أعضاء البعثة رسالة من مؤتمر هايتي الأسقفي تدعو إلى الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، وكذلك إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

العملية الانتخابية

٣٤ - بالنظر إلى تاريخ هايتي السياسي المشوب بالاضطرابات، فإن ضرورة كفالة المصادقة والتزاهة للعملية الانتخابية كانت ذات أهمية قصوى في محادثات البعثة. وشاطرت البعثة

الاعتقاد السائد بوجود التقيد بالجدول الزمني للانتخابات، واطمأنت بفضل الالتزام القوي الذي أعربت عنه السلطات الهايتية المؤقتة بإجراء انتخابات شمولية حرة ونزيهة وشفافة، بغية نقل السلطة للسلطات المنتخبة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ كما هو مقرر. وبهذا الشأن، شدد الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء المؤقت على أن عودة هايتي إلى الحكم الدستوري عن طريق انتخاب حكومة شرعية وديمقراطية تشكل دعامة جوهرية لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد مستقبلاً. وقد أبدى أعضاء البعثة ومحاوروهم معاً إدراكاً واضحاً لاستمرار العديد من المشاكل الهيكلية الطويلة الأجل في هايتي حتى بعد تسلم السلطات المنتخبة حديثاً مقاليد الحكم، إلا أنهم كانوا على ثقة من أن وجود مناخ ديمقراطي جديد من شأنه أن ييسر حل هذه المشاكل إلى حد بعيد.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، ذكرت اللجنة بالتحديات الهائلة التي ستواجهه عند إجراء الانتخابات في البلد، حيث إن التزوير والعنف الانتخابيين من السمات الاعتيادية والمتكررة. والواقع أن جميع المحاورين أكدوا للبعثة ضرورة وجود مشاركة دولية عن كثب - وبصورة متواصلة - طوال العملية الانتخابية. وطلب أعضاء الحكومة الانتقالية أن "يشرف" المجتمع الدولي على العملية الانتخابية برمتها، بما في ذلك إيفاد مراقبين دوليين في جميع المراحل (التسجيل والتصويت وعدّ الأصوات وإعلان الفائزين)، حتى تتولى حكومة ما بعد الفترة الانتقالية مسؤولياتها.

٣٦ - وبالنظر إلى الأوضاع المشقة التي ما زالت سائدة في بور - أو - برانس وعدم إحراز تقدم في نزع السلاح على الصعيد الوطني، كان توفير الأمن خلال فترة الانتخابات موضوعاً بارزاً في جميع المحادثات التي أجرتها البعثة مع محاورياتها. وذكر أعضاء من المجلس الانتخابي المؤقت البعثة بضعف وضعهم الخاص، مشيرين إلى أن مقر المجلس تعرض للهجوم مرتين خلال الأسبوع الذي كان من المقرر أصلاً أن يشهد بداية التسجيل. وعلاوة على ذلك، أعرب أعضاء من المجلس الانتخابي عن انشغالهم العميق إزاء إمكانية أن تؤدي أية هجمات تشن ضد مدنيين في وقت مبكر من فترة التسجيل إلى أن تتفوض بشدة أي جهود مبذولة لتشجيع الناخبين المحتملين على المشاركة في العملية الانتخابية. وأعرب أحد الزعماء الدينيين عن الانشغال نفسه، فأكد أنه ينبغي للمشاركة في الانتخابات بهيئة ألا تجبر الناس على تعريض حياتهم للخطر لممارسة حقهم في التصويت.

٣٧ - واقترح رئيس الوزراء المؤقت تعزيز الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتخابية، بطرائق في جملتها نشر مزيد من ضباط الشرطة المدنية الناطقين باللغة الفرنسية من بعثة الأمم المتحدة. ولاحظت البعثة وجود خطة لتجنيد وتدريب مساعدين للشؤون الأمنية في

الانتخابات من أجل توفير الأمن لمراكز التسجيل ومراكز الاقتراع لاحقاً، وأن من رأي العديد من المحاورين مع ذلك أن تلك التدابير لن تكون كافية، وسيكون على القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة توفير الأمن في مراكز الاقتراع. ورحبت البعثة بمشاركة بعثة الأمم المتحدة في اللجنة المعنية بشؤون الأمن في الانتخابات التي أنشأها رئيس الوزراء المؤقت، والتي تضم ممثلين عن المجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية والحكومة الانتقالية.

٣٨ - وأحيطت البعثة علماً أيضاً بقضايا تقنية من شأنها أن تعيق إجراء انتخابات حرة ونزيهة. إذ من الممكن أن تسبب على الخصوص بعض أحكام المرسوم الانتخابي الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ومنها النص على إمكانية تقديم طعن أمام المحكمة العليا، في تأخيرات كبيرة، بل أيضاً في النيل من استقلال المجلس الانتخابي المؤقت إزاء قطاعات حكومية أخرى. وفضلاً عن ذلك، يبعث التمييز المحتمل ضد المرشحين المستقلين على القلق. علاوة على ذلك، لم تسن بعد تشريعات إضافية تنص على أمور من بينها تمويل الأحزاب السياسية من الأموال العامة وباستحداث بطاقة هوية وطنية جديدة، ويتعين إصدار هذه التشريعات بشكل عاجل من أجل ضمان إجراء العملية الانتخابية على الوجه الصحيح.

٣٩ - وأعربت البعثة أيضاً عن القلق من أن عدة جوانب لوجستية في تنظيم الانتخابات ترجع جزئياً إلى النقص في قدرات المجلس الانتخابي المؤقت، قد تؤدي إلى تعقيد عملية التحضير للانتخابات في موعدها، فقد تأخر مثلاً بالفعل تسجيل الناخبين؛ وأشار أحد المسؤولين في المجلس الانتخابي المؤقت، إلى أنه يمكن الشروع في هذه العملية في المقاطعات التي تعتبر فيها الحالة الأمنية أحسن حالاً. ويعتبر تنظيم انتخابات ذات مصداقية يشارك فيها ما يقدر بـ ٤,٢٥ ملايين من الناخبين، في بلد لا تتوافر فيه الهياكل الأساسية (الطرق والكهرباء) ولا قائمة للناخبين، تحدياً كبيراً. وأشار أحد المحاورين بصراحة إلى أنه إذا قام كل من الـ ٩٠ حزبا سياسياً تقريباً بطرح أسماء ١٠ مرشحين، فإن عدد المرشحين قد يصل إلى ١٠٠٠٠٠٠ مرشح. وأبلغت البعثة أخيراً بوجود عجز قدره ٢٢ مليون دولار في ميزانية الانتخابات، سوف يتعين تغطيته من أجل تلبية احتياجات عاجلة مثل الهياكل الأساسية والاحتياجات اللوجستية الخاصة بمراكز التسجيل ومعداتها، والأمن الانتخابي، والتربية الوطنية.

٤٠ - وبدت التحديات اللوجستية والعملية التي تواجه التحضير للانتخابات واضحة خلال الرحلة التي قامت بها البعثة إلى غونايف. فقد أبلغ أعضاء البعثة أنه لم ينشأ سوى مركز واحد في مقاطعة أرتيبونيت، في الوقت الذي يتعين أن يتوافر لها ٦٠ مركزاً للتسجيل. وتبين

أن الأمر نفسه ينطبق على كاب - هايسيان. وكان من المرتقب أن تقوم منظمة البلدان الأمريكية، التي تتولى مسؤولية إجراء عملية التسجيل وإنشاء سجل دائم للناخبين، بتركيب المعدات اللازمة في جميع مواقع التسجيل من أجل إطلاق عملية التسجيل في ٢٥ نيسان/ أبريل على النطاق الوطني.

٤١ - ونظرا إلى الخلفية التاريخية للبلد، لا يزال العديد من الهايتيين يساورهم الشك إزاء توقعات الانتخابات المقبلة. وشددت عدة جهات فاعلة مرارا على أن الانتخابات ليست سوى خطوة من الخطوات الكثيرة التي يتعين اتخاذها على طريق بناء مجتمع ديمقراطي. ويساور بعضهم القلق من أن تكون الانتخابات مجرد مرحلة تمهد الطريق أمام "عهد دكتاتوري" جديد إذا لم تتخذ أي تدابير من أجل إصلاح سلك القضاء وجهاز الدولة. وأثارت جهات أخرى صعوبة ضمان مبدأ الشمولية، نظرا إلى أن المشهد السياسي يوجد على طرفي نقيض. وتعتقد البعثة اعتقادا راسخا بأن الشعب الهايتي في حاجة إلى أن يعرف أن الانتخابات ستساهم في إحداث تغيير هام. ومن الواضح أنه يتعين وجود استعداد نفسي لدى الناس للمشاركة في الانتخابات حتى تكون ناجحة. وشدد العديد من المحاورين على ضرورة توعية جميع شرائح السكان، ولا سيما الشباب، بشؤون التربية الوطنية على جميع المستويات. وينبغي للقادة السياسيين من جهتهم تهيئة المناخ المناسب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والالتزام بقبول نتائجها بشكل سلمي، وتحمل مسؤولية تحقيق توقعات الناخبين في مرحلة ما بعد الانتخابات. وناشدت البعثة جميع قادة البلد تحمّل مسؤوليتهم بالكامل عن الشؤون السيادية لهايتي والقيام بمسؤولياتهم عن تحسين حياة ناخبهم فور انتخابهم لتسلم مناصبهم.

حقوق الإنسان

٤٢ - صدمت البعثة لسماع بيانات صادرة عن سلطات مؤقتة بعدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها الدولة في البلد. وأبلغت البعثة الحكومة الانتقالية بأن احترام معايير حقوق الإنسان يساهم في تعزيز الاستقرار والأمن، وقالت إنها ترى أنه يتعين على جميع الجهات الفاعلة الالتزام بهذه المعايير. غير أن البعثة تلقت تقارير تفيد باستمرار انتشار ثقافة الإفلات من العقاب المطبوعة بالحبس التعسفي، والاحتجاز غير المشروع، وظروف الحبس غير الإنسانية، والإفراط في استعمال القوة، والإعدامات بغير محاكمة. ونتيجة لذلك، لا يزال السكان ينظرون إلى الشرطة الوطنية برهبة ودون احترام. وقد علمت البعثة أن اللجنة المعترمة أن تقوم بالتحقيق في الادعاءات الموجهة ضد الشرطة لم تنشأ بعد.

٤٣ - وأبلغت البعثة أن التحقيقات في مجال حقوق الإنسان، بما فيها تحقيقات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تعيقها حالة عدم الاستقرار وإحساس الضحايا والشهود بعدم الأمان. وقد تبين كذلك أن من الصعب اشتراك الشرطة الوطنية في تحقيقات في مجال حقوق الإنسان، في ظل الصورة التي يرسمها السكان عنها والموقف الملتبس للحكومة الانتقالية، على النحو المشار إليه أعلاه. واقترح في هذا الصدد وضع نظام وطني لتقديم الشكاوى ضد الشرطة الوطنية أو الشرطة المدنية الدولية. وأشار إلى تحديات أخرى، مثل القدرة الوطنية على دعم حقوق الإنسان على نحو فعال، والاعتماد المفرط على الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية أثناء القيام بهذه التحقيقات.

٤٤ - وأثار تقييم حالة إيفون نيبتون، رئيس الوزراء السابق، القلق من أن تستمر انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة على صعيد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ما لم يتم إصلاح النظام القضائي في هايتي (انظر أدناه). وشددت البعثة على أن من الضروري تشجيع الجهود الرامية إلى تعجيل البت في القضايا المعلقة. وارتأت أن هناك ضرورة لإيجاد وسائل ابتكارية من أجل التصدي لهذا الوضع في ظل سيادة القانون، مع الاحترام التام لاستقلال السلطة القضائية حتى لا ييسر القانون نفسه ارتكاب هذه الانتهاكات. وفيما يتعلق بالسيد نيبتون، أوضح المحاورون الوطنيون أنه لن يطلق سراحه حتى يمثل أمام قاض ويعرض قضيته. ورحبت البعثة بما تلقت من معلومات تفيد بأن السلطة الانتقالية ستعمل بالمشورة التي قدمها لوي جوانيه، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي الذي عينه الأمين العام، من أجل معالجة وضع السيد نيبتون.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٥ - أيد المحاورون الهايتيون كلهم تقريبا قول أحد المسؤولين في الحكومة الانتقالية بأن الفقر هو "السبب الأصلي للاضطرابات في هايتي"، كما أيدوا الرأي المجمع عليه باستحالة تحقيق استقرار حقيقي في البلد دون تعزيز الاقتصاد. وشدد كل من المحاورين الهايتيين والبعثة على الحاجة إلى وضع استراتيجية طويلة المدى من أجل تعزيز التنمية ومحاربة الفقر. وقامت الحكومة الانتقالية، بالتعاون مع الجهات المانحة، بوضع استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، هي إطار التعاون المؤقت. وركز جميع المحاورين على الحاجة إلى التعجيل بتمويل المانحين وتبسيطه من أجل تحسين ظروف عيش الهايتيين بشكل ملموس، وضمان توافر القدرة للحكومة الانتقالية على وضع المشاريع وتنفيذها. ورحبوا بتنفيذ المشاريع التي حددت خلال المؤتمر الدولي المعقود مؤخرا في كايين، والتي اختيرت اعتبارا لمعيار القدرة على دفع الأموال بسرعة

وتلبية أكثر احتياجات السكان استعجالاً في مجالات من قبيل بناء الطرق، وتوليد الكهرباء، وشؤون الحكم، والحصول على الخدمات الأساسية.

٤٦ - وأكد رئيس الوزراء المؤقت، في اجتماعه مع البعثة، الحاجة إلى مراعاة أولويات الشعب الهايتي، وإنفاق أموال المانحين داخل هايتي، وتحقيق تحسن ملموس في الهياكل الأساسية للبلد، ولا سيما الكهرباء، واستكشاف موارد الطاقة المتجددة، مثل طاقة الشمس والرياح والماء، وتطوير شبكة الطرق في البلد الممتدة على ٣٠٠٠ كيلومتر، وهذا من شأنه المساعدة على نمو القطاع الزراعي في الشمال وتمكين المزارعين من نقل السلع إلى الأسواق. وأشار الرئيس المؤقت من جهته إلى أولويات تتمثل في تنمية القطاع الزراعي من خلال موارد الري، وشق الطرق، وتوليد الكهرباء، والحاجة إلى مكافحة إزالة الأحراج والتدهور البيئي.

٤٧ - وبينما توافق البعثة على الرأي القائل بأن الشعب الهايتي يجب أن يرى نتائج ملموسة لإطار التعاون المؤقت، فقد ذُكرت بالتحديات الإنمائية الهائلة التي تواجهها هايتي، والتي تعبر في الواقع عن حالة أسوأ في عدة من الأوجه من حالة البلدان التي شهدت سنوات من الصراع. وقد أعلمت البعثة أن هناك، في ضوء المحنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة التي يجتازها البلد، أملاً ضئيلاً في أن تحقق هايتي - البلد الذي تعد المؤشرات الصحية فيه الأسوأ في المنطقة وحيث يبلغ العمر المتوقع ٥٠ سنة ونسبة وفيات الرضع ٨٠ في الألف - أيًا من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥، ما لم تطلق لهذا الغرض مبادرة للتعاون الدولي تنسم بالتركيز والاستعجال. والبعثة مقتنعة في ذات الوقت أن التقدم الاقتصادي على المدى القصير ممكن، بل ويعتبر أساسياً للعملية المؤدية إلى الانتخابات، شرط كفالة دفع أموال الجهات المانحة بسرعة واعتماد البرامج، مع وضع الأولويات الهايتية في الاعتبار.

٤٨ - وقدمت إحاطة إلى البعثة أيضاً بشأن السبل الإضافية التي تتبعها بعثة الأمم المتحدة في تطبيق مفهوم البعثة المتكاملة، قصد النهوض بالتنمية الطويلة المدى بالتعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وذكرت خمسة مجالات رئيسية للتعاون، هي نزع السلاح، والعدالة، والانتخابات، والحوار الوطني، وحماية الأطفال. وأبرزت مجالات أخرى تتمثل في أنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعثة الأمم المتحدة الرامية إلى محاربة الاتجار بالأطفال في هايتي، حيث يقل عمر نصف السكان تقريباً عن ١٥ سنة، فضلاً عن جهود شبكة تتألف من الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال قضايا المرأة. وأقرت البعثة، بشأن هذا المجال الأخير، بأن مناخ العنف وانعدام الأمن والإفلات من العقاب السائد حالياً

يؤدي إلى تهميش النساء الهايتيات في حياتهن اليومية، ويتركهن خاصة فريسة سهلة للعنف الجنسي.

الحالة الإنسانية

٤٩ - ودُكرت البعثة بأن هايتي شأها في ذلك شأن العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي شديدة التعرض للأخطار الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية. غير أنه خلافاً لجزان هايتي، تؤدي شدة ضعف مناعة هايتي - الناجم عن الفقر والتدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثافة السكان العالية - إلى مشاهد لكوارث متكررة واسعة النطاق. وقدمت إلى البعثة إحاطة بشأن طائفة من الدروس المستفادة من الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية التي اجتاحت هايتي عام ٢٠٠٤، ولا سيما العاصفة المدارية التي ضربت غونايف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مثل ضرورة إيجاد مخزونات لحالات الطوارئ مسبقاً، وإقامة نظم الإنذار المبكر، وتوافر القدرة على الرد السريع.

بناء المؤسسات وبسط سلطة الدولة

٥٠ - تبين للبعثة أن مؤسسات الدولة في هايتي ما زالت ضعيفة على جميع المستويات وأنها في حاجة مستعجلة إلى الإصلاح وبناء القدرات. وقال بعض المحاورين إن مؤسسات الدولة تواجه مشاكل مستمرة تتمثل في الفساد، وانعدام قدرات الخدمة المدنية، وانعدام الشفافية والمساءلة، والافتقار إلى المعدات الضرورية. ويظهر الهايتيون أيضاً بمظهر الشعب النافر من الإدارة، مما يؤدي إلى ضعف في إدارة شؤون الحكم يساهم في الوضع الحالي للبلد. وفي الوقت نفسه، لاحظت البعثة أنه أحرز تقدم في قطاعات رئيسية، ومن ذلك تدارك العجز في الميزانية عن طريق إدخال تحسينات في الإجراءات الضريبية والإدارية. وترى البعثة إجمالاً أنه ليس هناك بعد وجود لإدارة عامة عصرية في البلد.

٥١ - ووقفت البعثة على الهوة الشاسعة التي تفصل بين العاصمة، بورت - أو برانس، والمناطق البعيدة عنها. فعلى سبيل المثال، لم تشهد غونايف تنصيب عمدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفضلاً عن ذلك، فهي تفتقر إلى إدارة مدنية عاملة، وتتميز هذه المدينة بغياب الموظفين الذين من المفارقة أنهم يتقاضون مرتباتهم، رغم أن المدينة لم تتمكن حتى من تخصيص ميزانية لتقديم الخدمات العامة أو للقيام بأعمال التحسين الرئيسية.

٥٢ - وعلمت البعثة أن النظام القضائي ما زال يتسم بالقصور، وأن الهايتيين يعتبرونه فاسداً وعدم الفعالية. وأشار بعض المحاورين كذلك إلى المدونات القانونية العتيقة، وعملية

تعيين القضاة، وأجور القضاة المتدنية، وافتقارهم للتدريب باعتبارها من بين العناصر التي تسهم في الحالة الراهنة لسلك القضاء. وعلمت البعثة أيضا أن جميع الذين احتجزوا تقريبا قبل تاريخ حادثة الهرب من السجن الوطني في ١٩ شباط/فبراير، كانوا محتجزين في انتظار المحاكمة ولم يعرضوا على القاضي بعد. وعلمت البعثة أن النظام القضائي يفتقر إلى المعدات والهيكل الأساسية البسيطة، وأنه فقد محفوظاته من خلال الأحداث التي وقعت.

٥٣ - وقد نتج عن المشاكل التي يواجهها النظامان القضائي والجنائي هذه تفاقم حالة حقوق الإنسان - مثل اعتقال المشتبه فيهم في ظروف سيئة ومن غير محاكمة ولفترات طويلة - والتأثير سلبيًا على عملية المصالحة. وتبين للبعثة أنه يتعين إصلاح النظامين القضائي والجنائي حتى يتسنى للشرطة العمل بشكل فعال، والامتثال لمعايير حقوق الإنسان، ومعالجة الوضع الأمني. ويعتبر ذلك من المهام المستعجلة التي تواجهها هايتي. وأعربت البعثة عن دعمها للجهود التعاونية لبعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى مساعدة الحكومة الانتقالية في هذا الصدد، وأعربت أيضا عن اعترامها للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة، مثل إنشاء سجلات للسجون.

٥٤ - ووقفت البعثة على الحاجة إلى القيام بعمليات نزع السلاح والتسريح والإدماج في سياق إصلاح شامل للقطاع الأمني يشمل الشرطة والنظامين القضائي والجنائي، والحاجة إلى إصدار تشريعات من أجل مراقبة الأسلحة الصغيرة وقطاع الأمن الخاص.

٥٥ - وتبين للبعثة أن العديد من المحاورين الوطنيين والدوليين أشاروا إلى الدور السلبي القائم على الإثارة الذي تضطلع به وسائل الإعلام في هايتي، وأن بناء القدرات في مجال وسائل الإعلام هذه قد يؤدي إلى النهوض بعملية الانتقال السياسية وبالأمن والاستقرار في البلد.

العلاقات الإقليمية

٥٦ - شعرت بعثة مجلس الأمن بالقلق من جراء استمرار الظروف الصعبة التي تجتازها العلاقات بين هايتي والجماعة الكاريبية. غير أنها رحبت بمبادرة وزير الخارجية الرامية إلى محاولة إنعاش العلاقات على أساس ثنائي. ورحبت البعثة بالتزام الجماعة الكاريبية بتقديم المساعدة في العملية الانتخابية. ورحبت أيضا بالمعلومات التي أتاحتها السلطات الهايتية بشأن العلاقات الطيبة التي تربطها بالجمهورية الدومينيكية، ولا سيما بإرادة البلدين المشتركة معالجة مشكل هجرة الهايتيين إلى الجمهورية الدومينيكية عن طريق تعزيز مراقبة الحدود ومن خلال القيام بمشاريع مشتركة تستهدف معالجة قضايا التنمية الاقتصادية.

٥٧ - وأحاطت البعثة علماً بالمساعدة الكثيفة التي تقدمها منظمة الدول الأمريكية في التحضير للانتخابات. وتتولى هذه المنظمة مسؤولية دعم المجلس الانتخابي المؤقت في عملية تسجيل الناخبين، بوضع نظام شامل لهذه العملية. ولاحظت البعثة أن المهمة التي أخذتها المنظمة على عاتقها تشكل عماد العملية الانتخابية، وأن من الأساسي أن تضمن المنظمة نجاح عملية التسجيل وإتمامها في الوقت المحدد دعماً للمجلس الانتخابي.

٥٨ - ورحبت البعثة بما تعبر عنه بلدان أمريكا اللاتينية تجاه هايتي من دعم ومن روح قيادية وذلك بمساهمتها الهامة بالقوات وأفراد الشرطة، فضلاً عن التزامها السياسي المتواصل.

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

٥٩ - تبين لبعثة مجلس الأمن أنه رغم بطء انتشار بعثة الأمم المتحدة، فإنها تعمل حالياً بشكل جيد، رغم الظروف الصعبة. ورحبت البعثة بالعمل الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة حتى الآن، مع الإقرار باستمرار وجود تحديات كثيرة.

٦٠ - وتبين للبعثة أن آراء السكان تختلف بشأن أداء بعثة الأمم المتحدة رغم أنهم، باعتبار جميع الجوانب، ينظرون إليها نظرة إيجابية. وركز المحاورون على التحسينات التي أُنجزت في الأشهر الأخيرة في عدد من المجالات، وبخاصة الأمن. وأقر بشكل عام أن بإمكان بعثة الأمم المتحدة أن تفعل المزيد في مجالات مثل إصلاح الشرطة الوطنية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واكتشفت البعثة، في زيارتها لكاب هايسيان، أن المحاورين الوطنيين رحبوا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لفائدة هايتي، على عكس بعض التقديرات التي سمعتها في العاصمة.

٦١ - إلا أن بعض المحاورين أعربوا عن قلقهم بشأن الحاجة إلى ضمان أن تراعى المساعدة الدولية، بما فيها التعاون الاقتصادي، التعقيدات الخاصة بهايتي، ولا سيما بالنظر إلى ما تبين من إخفاق بعثات الأمم المتحدة السابقة في البلد. وحذر بعض المحاورين من تطبيق نهج النموذج الدولي في هايتي. والبعثة على وعي بأن بعثة الأمم المتحدة تدرك هذا الأمر، وأنها قد بذلت جهوداً لضمان أن تكون الحلول المقترحة مصممة وفقاً لهذا الوضع الفريد من نوعه. واكتشفت البعثة أيضاً أن بعثة الأمم المتحدة مستعدة للعمل ولتطبيق الدروس المستفادة.

٦٢ - وأعرب بعض المحاورين عن غموض ولاية بعثة الأمم المتحدة بالنسبة إليهم. وفي هذا الصدد، ترى البعثة أن بعثة الأمم المتحدة بحاجة عاجلة إلى تصميم استراتيجية اتصالات وتعزيز علاقاتها مع عامة الناس. وسيسمح ذلك لبعثة الأمم المتحدة بإبلاغ ولايتها ودورها

في هايتي إلى عامة الشعب على نحو أفضل والتصدي للدعايات الكاذبة. وستصبح للاستراتيجية الإعلامية الاستباقية هذه ضرورة أكبر خلال العملية الانتخابية.

٦٣ - وقد أحاطت البعثة علماً بالطلب الذي قدمته السلطات الهايتية بأن تمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهراً، حتى لا يجرى هذا التجديد أثناء العملية الانتخابية. وطلبت بعض السلطات أن تمدد الولاية إلى ما بعد تسليم السلطة إلى الحكومة الجديدة لتعزيز ثقة الشعب.

رابعاً - التوصيات

مقدمة

٦٤ - وفرت زيارة بعثة مجلس الأمن فرصة ممتازة لإجراء محادثات مباشرة مع عدد كبير من الجهات الفاعلة السياسية والدينية ومنظمات المجتمع المدني في هايتي. وكانت المناقشات المعمقة مع موظفي بعثة الأمم المتحدة عوناً للبعثة على تعزيز فهمها لعمل بعثة الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتها.

٦٥ - والمرحلة الحالية حساسة في هايتي، إن لم نقل إنها ربما كانت منعطفاً في تاريخ هذا البلد. والأمم المتحدة توجد في هايتي لمساعدة الهايتيين في تحقيق أهدافهم المتمثلة في الاستقرار والسلام، وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية الملحة، ومساعدتهم للسير في طريق التنمية المستدامة، مع مراعاة سيادة هايتي. وبمثل إجراء الانتخابات في أواخر عام ٢٠٠٥ التحدي المباشر الذي يواجهه شعب هايتي والمجتمع الدولي. وينبغي للسلطات الهايتية والمجتمع الدولي مواصلة الإعداد، بالتوازي، لبناء المؤسسات وللتنمية في الأجل المتوسط والأجل الطويل.

٦٦ - والمجتمع الدولي ملتزم بدعم هايتي، بيد أنه لا يستطيع كما لا ينبغي له أن يتصرف نيابة عنها. ولهذا، فإنه يدعو الشعب الهايتي نفسه، وبخاصة الحكومة الانتقالية، للقيام بمسؤوليته كدولة واغتنام هذه الفرصة التاريخية، وامتلاك مستقبله امتلاكاً تاماً.

الانتخابات

٦٧ - يجب أن تجري انتخابات حرة ونزيهة وشاملة في عام ٢٠٠٥ وفقاً للجدول الزمني المحدد؛ وأن تحترم جميع الجهات الفاعلة النتائج. وتشير بعثة مجلس الأمن إلى أنه وفقاً للدستور هايتي، يجب أن تتسنى السلطات المنتخبة بطريقة ديمقراطية مناصبها في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

- ٦٨ - وتؤكد البعثة أنه لا بديل عن الانتخابات. وتحث البعثة السلطات الهايتية على بذل كل الجهود الممكنة للتحضير للانتخابات وضمان أن تسير بسلاسة. وينبغي للمجلس أن يقيم عن كذب التحضير للانتخابات على أساس منتظم لكفالة حسن سيرها.
- ٦٩ - ويجب أن تكون الانتخابات مفتوحة لجميع الأطراف السياسية التي تنبذ العنف علانية.
- ٧٠ - ومن الضروري تخصيص ما يكفي من أموال لإجراء انتخابات ناجحة في أجواء آمنة. وتحث بعثة مجلس الأمن، من خلال عملها مع المجلس الانتخابي المؤقت، بعثة الأمم المتحدة على تقديم ميزانية تفصيلية ومبررة للمانحين تحدد الأولويات فيما بين بنود الميزانية وجدولاً زمنياً متكاملًا لإجراء جميع الأنشطة الانتخابية. ويشجع المجلس صرف ما خصص من أموال في الوقت المناسب.
- ٧١ - وتؤكد بعثة مجلس الأمن ضرورة أن تبدأ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والحكومة الانتقالية بأقصى سرعة بتنفيذ برنامج تربية مدنية ذي قاعدة عريضة لكفالة أوسع مشاركة ممكنة لسكان هايتي.
- ٧٢ - وترتقي البعثة أن هناك حاجة ماسة (أ) للعمل مع السلطات الهايتية المعنية لتمكين تواجد منسق دولي من المساعدة على كفالة أن تجري عمليات التسجيل والتصويت وفق معايير ديمقراطية؛ (ب) ووضع الترتيبات الملائمة للمراقبة الدولية للانتخابات.

الأمن

- ٧٣ - أعربت البعثة عن قلقها بشأن فيما إذا كانت ستتوفر موارد كافية لكفالة الأمن خلال فترة الانتخابات. ويطلب أعضاء البعثة من إدارة عمليات حفظ السلام (أ) إجراء استعراض شامل للحالة الأمنية ميدانياً وللموارد المتاحة حالياً لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ (ب) وتقديم توصيات مبكرة بشأن ضرورة توفير موارد إضافية من الشرطة والجيش عندما يصل عددها إلى السقف المحدد. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)؛ (ج) وتقديم توصيات لتحسين قواعد الاشتباك الخاصة بالشرطة المدنية وفقاً للولاية المتعلقة بأمور من بينها توفير الدعم العملي للشرطة الوطنية الهايتية، بغية زيادة الأمن والحماية بوجه عام بسبب الفترة الانتخابية وخلال تلك الفترة.
- ٧٤ - ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقديم الدعم للحكومة الانتقالية لكفالة توافر أجواء آمنة ومستقرة يمكن أن تجري فيها العملية الدستورية والسياسية في هايتي. وتشمل هذه التدابير تحسين إجراءات التنسيق بين الشرطة الوطنية وبعثة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتؤكد البعثة أيضا ضرورة كفالة إقامة تنسيق أفضل بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعناصر الشرطة المدنية والقوات المسلحة.

٧٥ - وتؤكد البعثة، سعيا وراء تحسين هذه الأهداف، ضرورة أن تبدأ خلية تحليل البعثة المشتركة عملها بأسرع وقت ممكن بغية جمع المعلومات المتاحة للعناصر العسكرية والمدنية وعناصر الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتحسين الإفادة من هذه المعلومات.

٧٦ - وتحت البعثة إدارة عمليات حفظ السلام على اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير لكفالة استخدام الطائرات بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية لدعم العمليات الأمنية.

الحوار الوطني

٧٧ - تعتقد البعثة أن الحوار السياسي الذي بدأت الحكومة المؤقتة في الآونة الأخيرة بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يجب أن يركز على احتياجات الانتخابات المقبلة، كما يجب أن يجري بشكل نشط بمشاركة شعبية أوسع. ويؤيد المجلس أيضا إقامة حوار بعيد المدى، تشارك فيه جميع قطاعات المجتمع الهايتي، بهدف وضع رؤية مشتركة لمستقبل هايتي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٧٨ - خلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن السلطات الهايتية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ينبغي أن تنفذ دون تأخير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي اقترحته تلك البعثة في شباط/فبراير. وعلاوة على ذلك، ثمة ضرورة لتوضيح نية الحكومة الانتقالية دون تأخير إزاء مركز الأفراد العسكريين السابقين، وعدم دفع أية تعويضات إلى أي مجموعة إلا إذا كانت جزءا من برنامج شامل لنزع السلاح.

٧٩ - وأعرب أعضاء بعثة مجلس الأمن عن قلقهم من وجود عجز مالي في تمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطالبت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإدارة عمليات حفظ السلام بتوفير معلومات تفصيلية إلى مجلس الأمن بشأن فيما إذا كانت هناك حاجة إلى موارد دولية إضافية لكفالة إحراز تقدم مبكر في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بعنصر إعادة الإدماج. وتدرك البعثة مدى ضرورة أن يقوم مجتمع المانحين بتوفير الموارد اللازمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع مراعاة المعلومات المذكورة أعلاه.

الشرطة الوطنية الهايتية

٨٠ - تؤكد البعثة على الطابع الملح لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن من بناء الثقة مع مواطني هايتي وأن يُعتمد عليها لتوفير الأمن العام في هايتي. وينبغي التخطيط لهذا الإصلاح وتنفيذه من قبل الحكومة الانتقالية بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشركاء الشائين.

٨١ - وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تعمل مع الحكومة الانتقالية لتحديد ونشر الوضع النهائي المنشود بصورة مؤقتة (الحجم والمعايير، ضمن أمور أخرى) للشرطة الوطنية الهايتية وبرنامج (جدول زمني وموارد، ضمن أمور أخرى) لبلوغ ذلك الهدف.

التنمية المؤسسية

٨٢ - تؤكد البعثة أهمية إعادة بناء المؤسسات الهايتية، والكثير منها بالكاد يؤدي عمله، مثل النظامين القضائي والجزائي، حتى يتمكن السكان من استعادة ثقتهم في هياكل الدولة. وتطالب بعثة مجلس الأمن المجتمع الدولي بتقديم المساعدة لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك تقديم المساعدة لبناء القدرات.

٨٣ - وتوصي بعثة مجلس الأمن بقوة، بالاشتراك مع السلطات الهايتية، بدراسة اتخاذ تدابير إضافية لمساعدة النظام القضائي، وتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للسماح لخبراء دوليين بالمشاركة في هذا الجهد والمساعدة فيه حسبما يقتضي الأمر.

حقوق الإنسان

٨٤ - ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة أن تلتزم بمعايير حقوق الإنسان دون استثناء. فالشعب الهايتي والمجتمع الدولي كلاهما يطالبان بمحاربة الإفلات من العقاب وتشجيع احترام حقوق الإنسان بصورة عاجلة. وتحت بعثة مجلس الأمن السلطات الهايتية على التصدي، على سبيل الأولوية، للحالات الصارخة ولأكثرها حساسية وشيوعا، بما في ذلك التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن الشرطة الوطنية الهايتية قد ارتكبتها. والمجتمع الدولي ملتزم بكفالة وضع حد للإفلات من العقاب في هايتي، في الوقت الذي يشجع فيه إقامة العدل وسيادة القانون. إذ لا يمكن توفير الثقة وتحقيق المصالحة إذا استمر انتهاك حقوق الإنسان.

التنمية والمساعدة الإنسانية

٨٥ - ترى البعثة أن تفشي الفقر يشكل سببا أساسيا مهما من أسباب اضطراب الوضع في هايتي، ولهذا فإنها تؤكد بأنه لا يمكن أن يعم الاستقرار الحقيقي في البلد بدون تعزيز اقتصاده.

٨٦ - وتجدد البعثة مناشدتها لصرف الأموال التي تعهدت بها المؤسسات المالية الدولية منذ مؤتمر المانحين الدولي المعني بهايتي في تموز/يوليه ٢٠٠٤، على وجه السرعة، وتؤيد بقوة مؤتمر المانحين للمتابعة الذي يُفضل أن يُعقد في موعد أقصاه تموز/يوليه. وتؤكد البعثة أيضا ضرورة التنفيذ المستعجل لمشاريع الأثر السريع الواضحة بشدة للعيان القادرة على توفير منافع فورية للسكان. وتطالب جميع المانحين باستئناف كامل تعاونهم مع هايتي بوسائل من بينها دراسة إمكانية دعم هذه المجالات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة الانتقالية مثل البنى التحتية والطاقة والبيئة.

٨٧ - وتبين لبعثة مجلس الأمن أن هناك ضرورة لزيادة التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة ومختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية في هايتي. ومن شأن هذا التنسيق كفاءة زيادة الكفاءة لجهود التنمية، وخصوصا في المناطق الأكثر فقرا.

العلاقات العامة

٨٨ - توصي البعثة، لتحسين فهم سكان هايتي لولاية بعثة الأمم المتحدة ودورها في هايتي، بأن تعجّل بعثة الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ استراتيجية استباقية للاتصالات والعلاقات العامة.

٨٩ - وتكرر بعثة المجلس التزامها بمساعدة شهب هايتي في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي. وللقيام بذلك، تؤكد البعثة مجدداً وجهة نظر المجلس بأنه من الضروري للأمم المتحدة أن تتواجد في هايتي في الأمد الطويل.

الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٠ - رحبت بعثة مجلس الأمن بفرصة القيام بهذه الزيارة بالاشتراك مع الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتطلع إلى استمرار تعاونها بحيث توفر التدابير الفورية والمتوسطة الأجل أساساً تقوم عليه التنمية الطويلة الأجل.

* * *

٩١ - ترغب البعثة في الإعراب عن تقديرها للحكومة المؤقتة وللشعب الهايتي لما قدمه لها من دعم خلال زيارتها ولرغبتها في أن يشاطرا البعثة في تصوراتهما واقتراحاتهما حول

مستقبل البلد. كما أن البعثة ممتنة جداً للممثل الخاص للأمين العام، خوان غابرييل فالديس، ولفريق كبار الموظفين الإداريين التابعين له، ولموظفيه، وللوحدات والشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لدعمهم وعملهم المتواصلين لإنجاح مهمة البعثة في أجواء مليئة بالتحديات. وترغب البعثة في أن تقدم الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة على مشاركتها في الزيارة، وكذلك أن تشكر موظفي الأمانة العامة الذين رافقوا البعثة على ما أبدوه من حرفة مهنية وما قدموه من دعم.

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام*

يشرفني إبلاغكم أن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ سأسأها بوصفي رئيس البعثة. وقد وافق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة المرفق طيه نسخة منها.

وسيحال إليكم تكوين البعثة قريباً.

وسيجرى إيفاد البعثة بالتزامن مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص المعني بـهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رونالدو موتا ساردنبرغ

رئيس مجلس الأمن

* عممت من قبل تحت الرمز S/2005/220.

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى هايتي، ١٣-١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

١ - قرر مجلس الأمن إيفاد بعثة إلى هايتي برئاسة البرازيل، بالتزامن مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستقوم البعثة بزيارتها من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢ - وأهداف البعثة هي التالية:

(أ) إبلاغ الجهات الفاعلة المحلية بالرسالة التالية:

'١' الإعراب عن دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولوجود الأمم المتحدة في هايتي ما دام ذلك ضرورياً؛

'٢' التشديد على الالتزام الطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي وعلى ضرورة مواصلة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية والإقليمية تحقيقاً لتلك الغاية؛

'٣' إبراز الدور الريادي والمسؤوليات المنوطين بالحكومة الانتقالية في إطار جهودها المبذولة تحقيقاً لتلك الأهداف؛

'٤' التشديد على ضرورة تحسين التنسيق بين الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بما يكفل تحقيق الأمن. وإعادة تأكيد الدعم المتواصل الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لجهود الحكومة الانتقالية والإشادة به؛

'٥' تكرار تأكيد ضرورة نبد العنف واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب؛

'٦' مناشدة جميع الأطراف الانخراطَ بالكامل في العملية الانتخابية وفقاً للجدول الزمني الذي اقترحه المجلس الانتخابي المؤقت، ودعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة، على الصعيدين المحلي والوطني، خلال عام ٢٠٠٥ وما سيعقب ذلك من نقل للسلطة إلى الهيئات المنتخبة؛

'٧' التشديد على الأهمية القصوى التي يكتسيها البدء الفوري بحوار وطني شامل يقرر الشعب الهايتي نفسه إجراءه؛

'٨' الإعراب عن اعتزام مجلس الأمن العمل على صرف جميع المبالغ المتعهد بها على وجه السرعة؛

(ب) تقييم مستوى التنسيق داخل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في كل جانب من جوانب ولايتها، وبين العاصمة والمناطق النائية في هايتي؛

(ج) استعراض ما أُحرزَ من تقدم حتى الآن وتقييم الاحتياجات والمتطلبات في المجالات التالية:

'١' الأمن:

أ - الشرطة - تقييم الوضع الحالي للشرطة الوطنية الهايتية وآليات إصلاحها وإنشاء قوة شرطة تكون ذات مصداقية وتخضع للمساءلة وتحظى بالاحترام؛

ب - بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي - تقييم تنفيذ ولاية البعثة في مجال الأمن والخطوات اللاحقة، مع مراعاة القدرة الحالية للشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز تنسيقها مع البعثة؛

ج - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - تقييم الخطوات المتخذة نحو تطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يعالج مشكلة جميع المجموعات المسلحة غير المشروعة بشكل شامل، بما في ذلك أساسه القانوني، والإجراءات التي من المقرر أن تتخذها الحكومة الانتقالية، والتدابير التي تستدعي تنفيذها فوراً، بما ذلك من قبل البعثة؛

'٢' نقل السلطة السياسية:

أ - المصالحة - تقييم الشوط الذي قطعه الحوار الوطني وما ستقوم به الحكومة الانتقالية من خطوات، بمساعدة البعثة، في هذا الصدد؛

ب - الانتخابات - تقييم حالة تخطيط وتنفيذ العملية الانتخابية وكفالة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر؛

'٣' حقوق الإنسان - تقييم حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطة الشرطة الوطنية الهايتية، وحالات الاحتجاز غير القانوني والاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال؛

٤' التنمية:

أ - تقييم وتشجيع تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي لها تأثير مباشر على رفاهة المواطنين الهائتين، ولا سيما القاطنين في المناطق الفقيرة من المدن؛

ب - القيام، بالتنسيق مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بهائتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باستكشاف السبل المؤدية إلى مساعدة الحكومة الانتقالية في إعداد وتنفيذ المشاريع الإنمائية في هائتي، على النحو المبين في إطار التعاون المؤقت، وفي وضع استراتيجية إنمائية طويلة الأجل؛

٥' بناء المؤسسات - تحليل تطور المشاريع والبرامج المنفذة في هائتي المتعلقة بسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك القضاء والإصلاحات، فضلا عن تقييم ما تستلزمه تلك المجالات من احتياجات وما تواجهه من تحديات في الوقت الراهن؛

٦' الحالة الإنسانية - تقييم الحالة الإنسانية.